

شرح منار الانوار للشيخ حسن بخاري الدرس 61 - من قوله " وأما الحقيقة " في 9341-4-03هـ

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد فهذا مجلسنا السادس عشر بعون الله تعالى وفضله وتوفيقه. في مجالس شرح متن منار الانوار -

00:00:00

في اصول الفقه الحنفي لابي البركات النسفي رحمة الله عليه وهذا الدرس هو مطلع تقسيم الالفاظ بدلاتها بالاعتبار الثالث بعد ان تم حديث المصنف رحمة الله عن التقسيمات باعتبارين سابقين -

00:00:28

والاعتبار الثالث هو بحسب الاستعمال وهو ما سماه في مطلع هذا المتن وجوه استعمال اللفظ. فان اللفظ بهذا المعنى او بهذا الاعتبار في التصصير ينقسم الى حقيقة ومجاز وصريح وكناية -

00:00:47

وهذه الاربعة او هذا التقسيم الرباعي بهذا الاعتبار هو مشابه للتقسيمين السابقين حيث كان التقسيم في كل من هما رباعي القسمة وهذا كذلك واراد رحمة الله انه بحسب استعمال المتكلم للفظ فانه اما ان يستعمله على سبيل الحقيقة او -

00:01:07

على سبيل المجاز او على سبيل الصريح او على سبيل الكناية وقد بين رحمة الله مثل هذا في الشرح فقال يعني ان استعمال هذه الالفاظ في باب البيان يعني من قبل المتكلم اما -

00:01:30

ان يكون في موضعه الاصلی وهو الحقيقة اولیس في موضعه الاصلی بل اريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما فهو المجاز. قال او استعمل اللفظ في باب البيان مع كثرة الاستعمال ووضوح البيان فهو الصريح. حقيقة كان او مجازا -

00:01:46

وهذا ليس قسيما للحقيقة والمجاز بل هو من حيث الاستعمال قسم وارد. فقد يكون الحقيقة صريحا وقد يكون المجاز صريحا ثم قال واستعمل اللفظ في باب البيان مع كثرة الاستعمال ووضوح البيان فهو الصريح. حقيقة كان او مجازا. او استعمل مع -

00:02:10

داري معناه فهو الكناية حقيقة كان او مجازا فمن ثم كانت القسمة من حيث المتكلم من الالفاظ بدلاتها ياتي على هذا التقسيم من الرباعي وهو الحقيقة والمجاز والصريح والكناية -

00:02:32

وهذا التقسيم بهذا الاعتبار كلام المصنف عنه في المتن طويل جدا بل يكاد يكون اطول اعتبارات التقسيم التي فيها لان حديثه عن الحقيقة والمجاز الحق به من المسائل قدرها كثيرا. وفيه احكام الحقيقة والمجاز -

00:02:51

اذا اجتمعا والترجح بينهما وما يتفرع عن ذلك من مسائل ثم الحقها بوجوه المجاز او المناسبات او الاستعارة ثم الحق في ذلك كله الحديث عن حروف المعاني فجعله ايضا لاحقا بالحقيقة والمجاز فطال كلام المصنف رحمة الله فيه جدا اذا -

00:03:11

فسيبيق درسنا مجالس عده في هذا القسم الحقيقة والمجاز للسعة التي الحق بها المصنف تلك المسائل التي ستمر بنا تباعا ان شاء الله تعالى. وسيكون مجلسنا الليلة بعون الله متناولا تعريفه للحقيقة وحكمها. وتعريفه للمجازي وحكمه -

00:03:31

ثم ذكر بعض المسائل قبل ان ينتقل الى وجوه المناسبات او الاستعارة في باب المجاز نعم بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين. نبينا محمد وعلى الله -

00:03:51

واصحابه اجمعين. قال المصنف رحمة الله وغفر له ولشيخنا وللسامعين والحاضرين. قال واما الحقيقة فاسم لكل لفظ اريد به ما وضع له. الحقيقة لغة فعيلة من حق الشيء اذا ثبت -

00:04:10

ومنه سميت القيامة بالحافة لأنها ثابتة كائنة لا محالة فالحق سمي حقاً ثباته. وعدم زواله بـأي عارض كان. فالحقيقة اخذت من هذا المعنى أن اللفظ الذي بهذا الاعتبار إنما سموه حقيقة لأن معناه ثابت. وهو الأصل الذي ورد به الوضع. قال رحمة الله إما الحقيقة -

00:04:27

فاسم لكل لفظ من هذا التعريف يظهر لك أنه يعتبر الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ وليس المعاني لأنه علق التعريف باللفظ وسيقول في المجاز فاسم لما أريد به كذا إذا في الحقيقة لفظ وليس معنى -

00:04:54

واللفظ يوصف بالحقيقة ويوصف بالمجاز وهي مسألة محل خلاف. قال اسم لكل لفظ أريد به ما وضع له الألفاظ كما قلنا مراراً قوله المعاني. كل لفظ في اللغة يحمل معنى. وإنما أقول هذه المفردات التالية قلم -

00:05:14

جبل بحر قمر صخر ماء هذه الألفاظ كلما سمعها سامع تبادر إلى ذهنه معنى مرتبط بهذا اللفظ أن كان هذا المعنى الذي تبادر إلى الذهن من هذا اللفظ هو المعنى الذي وضع له اللفظ فهو الحقيقة -

00:05:34

فلما أقول لك أقبلت على البحر أو أتيت البحر فالتبادر إلى الذهن أنني أقصد البحر الكثير مأهلاً للملح الذي تجري فيه السفن ويصطاد منه السمك لكنني أتيت إلى مجلس علم أو حلقة -

00:05:56

أو درس فقلت أتيت البحر. وأقبلت على البحر ولا يتبادر إليه هذا المعنى الحقيقي لكنني أقصد العالم الواسع العلم أو أتيت من البحر فانا أقصد به هذا المعنى فالاول حقيقة لأن اللفظ وضع له -

00:06:17

والثاني مجاز لأنني استعملت اللفظ في غير ما وضع له ولكن لمناسبة. فال المناسبة بين العالم الكبير العلم وبين البحر كثير الماء هو السعة فشبه العالم كثير العلم بسعته في البحر لكثرة مائه وسعته. وكذلك ستقول في الألفاظ الآخر مما يوصف مما يستعمل -

00:06:36

فيه اللفظ حقيقة ومجازاً كالأسد. وهو الحيوان المفترس. ويطلق على الرجل الشجاع أسد هذا الاطلاق أن كان لللفظ فيما وضع له فهو حقيقة. إذا الحقيقة اسم لكل لفظ أريد به ما وضع له -

00:06:58

سواء كان هذا الوضع لغة أو شرعاً أو عرفاً والحقائق باقسامها تندرج في هذا التعريف. فإذا أردت تعريف الحقيقة بكل اقسامها أقول اسم لكل لفظ أريد لما وضع له واسكت. فإذا أردت تعريف الحقيقة الشرعية اسم لكل لفظ وضع اسم لكل لفظ أريد ما وضع له شرعاً. أقول الصلاة -

00:07:17

واستعمل لفظة الصلاة أو الحج أو الزكاة أو الرهن أو الكفالة وسائل المصطلحات الشرعية في المعنى المراد شرعاً هي حقيقة شرعية إذا وكذلك الشأن في الحقائق العرفية. فالتعريف الجامع للحقائق بأنواعها لا يقيد فيه -

00:07:43

جهة الوضع اسم لكل لفظ أريد به ما وضع له واسكت. فسواء كان الوضع لغة أو شرعاً أو عرفاً يندرج في هذا التعريف. تنتبه أيضاً من خلال هذا التعريف أنه اشارة إلى تعليق الحقيقة والمجاز بارادة المتكلم. انظر ماذا قال اسم لكل لفظ أريد -

00:08:04

به ما وضع له فهي ارادة تتعلق بالمتكلم إذا أراد باللفظ المعنى الذي وضع له ومن هنا قال بعضهم أن الحقائق في الألفاظ لا توصف قبل الاستعمال فإذا استعملت فهي حقيقة -

00:08:28

وان لم تستعمل فلا يتأنى وصفها بحقيقة ولا مجازاً ومعنى قوله أريد به يعني الاستعمال كما نص عليه بعض الشرح كل لفظ مستعمل وهذا تجد في كثير من التعريفات الاصولية للفظ -

00:08:45

مستعمل فيما وضع له. فهل من فرق بين الاستعمال والارادة؟ بعض الشرح يقول بما سيان لأن قوله أريد به يعني استعمل فاللفظ المستعمل فيما وضع له حقيقة طيب وقبل الاستعمال -

00:09:00

قالوا لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز بل هو معلق به. إذا هذا دارج في كل الحقائق كما أسلفت لغة أو شرعاً أو عرفاً. وهذا التعريف جامع لها. نعم وحكمها وجود ما وضع له خاصاً كان أو عاماً. حكمها أي الحقيقة. إذا عرفت الحقيقة بتعريفها فبحكمها يعني -

00:09:16

ان فدالاتها المعترفة بها عند الاصوليين والفقهاء اجراء المعنى وايجاده بحسب ما دل عليه اللفظ. قال وجود ما وضع له قول الله عز

وجل يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا هذا امر - 00:09:42

وقوله ولا تقربوا الزنا هذا نهي هذان الدليلان او المثالان مثال كل منها خاص في المأمور والمنهي خاص في المأمور به والمنهي عنه. كلها عم في المكلف المأمور والمنهي. يعني مثلا يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا - 00:10:00

وهذا امر باي شيء بالركوع وبالسجود وقد تقدم بك ان الامر نوع من الخاص لانه امر بشيء معلوم فالامر بالركوع خاص الامر بالسجود خاص لانه امر ب الهيئة مخصوصة بصفة معلومة لا تتعادها فهو امر بخاص. لكن المأمور من هو - 00:10:21

الذين امنوا هذا عام. اذا المأمور عام والمأمور به خاص لا تقربوا الزنا ما المنهي عنه الزنا عام او خاص خاص والمنهي في اللفظ عام. اذا كل من الدليلين كما ترى. جاء فيه المأمور والمنهي عنه - 00:10:46

خاصا والمأمور والمنهي عاما فهذا مثال لحقائق لان لفظ الصلاة او الركوع او السجود او الزنا الفاظ حقائق استعملت في معانيها فلم تتغير فاذا قوله حكمها وجود ما وضع له خاصا كان او عاما. لا فرق. فالحقيقة تجري على - 00:11:10

ما دل عليه اللفظ وينبغي اعمالها. نعم. واما المجاز. واما المجاز فاسم لما اريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما. نعم. لما قال في تعريف الحقيقة كل لفظ اريد به ما وضع له - 00:11:35

احترز بهذا التعريف عن المجاز وعن شيء اخر لما قال اللفظ الذي يراد او كل لفظ اريد به ما وضع له استعمل كلمة بحر فيما وضعت له وكلمة جبل فيما وضعت له وكلمة اسد فيما وضعت له وكلمة قمر فيما وضعت له - 00:11:53

هذا يسمى حقيقة طيب فاذا استعملتها في غير ما وضعت له كانت مجازا فتستعمل الجبل في الثابت الشامخ والبحر في الواسع والقمر في الجميل فانت تستعملها بغير ما وضعت له ابتداء. هذا الاستعمال مجاز. فمن اين خرجم من تعريف الحقيقة؟ لما قال فيما وضع - 00:12:19

لان المجاز استعمال للفظ في غير ما وضع له. هذا قيد وقيد ثان ايضا فانه اخراج للمجاز واخراج ايضا للمهمل. فان المهمل من الكلام ليس له معنى اصلا لا وضع له ولا غير ما وضع له فخرج بهذا التعريف شيئا من المهمل والمجاز. جاء فعرف المجاز بالتعريف القريب من - 00:12:43

الحقيقة المقابل له فقال اسم لما اريد به ها غير ما وضع له لان الحقيقة ما اريد به ما وضع له وهذا غير ما وضع له لكن لابد من قيد بمناسبة بينهما. لانك لما تطلق كلمة سماء وتقول - 00:13:11

الارض وغزال وتقول اقصد الجبل. فاذا كانت استعمال الالفاظ بين لفظ ومعنى لا علاقة بينهما ولا مناسبة فلا يسمى هذا مجازا. اذا شرط المجازي وجود مناسبة بين ماذا وماذا؟ بين اللفظ - 00:13:31

والمعنى المستعمل له غير الذي وضع له فلماذا استعملت العرب كلمة جبل للدلالة على الشيء الثابت والراشخ يوصف الرجل في علمه بالجبل وفي ايمانه بالجبل وفي شجاعته بالجبل. ويوصف الرجل او المرأة في الجمال بالقمر - 00:13:53

ويوصف كما قلت لك في الشجاعة بالاسد. هذه لمناسبة بينهما بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي اذا هذا تعريف المجاز اسم لما اريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما. في التعريف احتراز عن من لا عن ما - 00:14:16

اعلى مناسبة له كما يطلق السماء يريض الارض فهذا من لغو الكلام لما يقول يستعمل لفظا يقول لا انا اقصد هكذا. وليس هناك مناسبة ولم يجري به كلام العرب فهذا لغو من الكلام. لا يسمى مجازا - 00:14:36

وايضا بهذا التعريف يخرج الهزل من الكلام الهزل لانه اصلا تعمد ان يستخدم كلاما لا يريد به معناه فنحن نقول ما اريد به غير ما وضع له لمناسبة فالهزل ايضا لانه قاصد عدم الدلالة على شيء وهو ايضا من جنس - 00:14:54

في اللغو في الكلام وحكمه وجود ما استغير له خاصا كان او عاما. حكم المجاز ايضا اجراؤه فيما له اللفظ اذا استعمل لفظ ما لمعنى مجازي فانه يحمل عليه ويجب ايجاد المعنى الذي استغير له - 00:15:16

اللفظ ايضا خاصا كان او عاما قوله عز وجل وان كنتم جنبا وان كنتم مرة او على سفر او جاء احد منكم من الغائب او لامست النساء هذا مثال والمراد به الجماع في الآية. وهو امر خاص. لان معنى الجماع معنى خاص. هذا المعنى مجاز - 00:15:38

لان اللمس في الحقيقة هو مس اليدين. وفيه خلاف سيأتي مثاله بعد قليل في كلام المصنف. فيحمل المجاز على معناه ان كان خاصا كما في الاية وكذلك ان كان عاما كما في حديث ابن عمر لا تبيعوا الدينار بالدينارين والدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين ما اراد -

00:16:03

عليه الصلاة والسلام بيع الصاع نفسه الذي هو الة الكيل. وانما اراد ما في داخله ما يحل به. اذا اطلق الصاع واراد بهما يحل فيه. هذا من المجاز وهو عام لانه محمل بالـ اذا سواء كان المجاز عامة - 00:16:23

ان او خاصا ما حكمه وجود ما استعير له. وفي الحقيقة وجود ما وضع له؟ نعم الحقيقة وضع لها اللفظ فلا بد من وجودها. والمجاز مستعار له اللفظ ايضا فيوجد ما استعير له - 00:16:43

الخلاصة ان كل ما من الحقيقة والمجاز في الالفاظ توجد دلائلها وتحمل على معانيها وان كان حقيقة وضع له المعنى او مجازا استعير له المعنى فيجب امضاوه. وسيبين لك الان ما الذي يكون عليه العمل - 00:17:01

عند اجتماعهما او التفريق بينهما. نعم وقال الشافعي رحمة الله لا عموم للمجاز لانه ضروري. هذه اولى مسائل الحقيقة والمجاز. هل للمجاز المجاز دلالة هي تستند الى لفظ لفظها لفظ الحقيقة سواء بسواء اليه كذلك؟ لانك تستعمل اللفظ الدال على الحقيقة لكن باستعمال المجاز - 00:17:21

فهل يصوغ اجراء دلائل واحكام الحقيقة على المجاز ومنها العموم؟ الجمهور نعم المجاز كالحقيقة في هذا. ان كان لفظه صيغة من صيغ العموم فيجري على عمومه. قال المصنف وقال الشافعي رحمة الله لا عموم للمجاز لانه ضروري - 00:17:51

وقبل كل شيء افهم العبارة. المقصود نفي العموم عن المجاز. وسبب النفي ان المجاز ضرورة كيف يعني ضرورة؟ يعني لما تعذررت الحقيقة اضطررنا الامر لاستعماله مجازا حتى لا يهمل اللفظ. واذا كان الاستعمال ظرورة فالضرورة تقدر بقدرها - 00:18:13

وحمله على العموم توسيع وخروج عن هذا القدر من الضرورة لان المجاز ظرورة والظرورة ينبغي الا يتسع فيها. الظرورة هي التوسيعة في الكلام لان الحقيقة اذا تعذررت سيعطل الكلام تقول مثلا - 00:18:37

جلست مع الاسد فاذا اراد حمله على الحقيقة يصطدم بالواقع لا يمكن ان يكون فيحمله على المجاز. المجاز اذا ضرورة تقول جلست مع القمر واتصلت به وكلمته فانت تقصد انسانا لا تقصد الكوكب المضيء. فاذا اراد ان يحمله على الحقيقة اصطدم بالواقع - 00:18:57

سيتعذر اذا المجاز ظرورة لانه توسيعة للكلام. حتى لا يبقى مهملا. فان كان المجاز من هذا الباب في ينبغي ان تقدر الضرورة بقدرها ما هو؟ التوسيعة في الكلام بحد ما تفيده العبارة. اما زيادة ذلك من الاحكام واعطاوه العموم - 00:19:18

والاستغراق والشمول فهذا قدر زائد والقاعدة انه اي باب من ابواب الضرورة لا يسوغ التوسيع فيه. بل يقدر بقدرها هذا مثال لها يعني هذا المقصود من قولهم لا عموم للمجاز لانه ضروري وبالتالي فلما اتي الى حديث - 00:19:38

لا تبيعوا الصاع بالصاعين وعرفنا انه مجاز اذا هل المراد ان كل شيء يباع في الصاع طعاما كان او غيره مثل الجص والنورة التي تستعمل في البناء مثل الجبس وغيرها كانت تباع ايضا بالكي هي ايضا دالة في النهي - 00:20:00

الربوي بانها دالة في عموم لا تبيع الصاع بالصاعين يقول لما قال الشافعي ان النهي في لا تبيع الصاع بالصاعين خاص بالطعام اذا هو لا يقول بعموم المجاز افهم هذا التقرير او لا لتفهم ثانيا شيئا مهما - 00:20:23

ان الشافعي رحمة الله لا يقول بنفي العموم عن المجاز وهذا القول نسبته اليه لا تصح وما اورده او نسبة اليه بعض الحنفية لا يسلم. ولذلك قال بعض الحنفية انفسهم واعلم ان القول بعدم عموم المجاز مما - 00:20:44

الا نجده في كتب الشافعية وكذلك يقول الزركشي ونقل عن بعض الشافعية انه لا يعم قالوا واعلم ان القول بعدم عموم المجاز مما لا نجده قولا في كتب الشافعية وقال ابن لجين الحنفي قال وبهذا ظهر ان الاصح في المذهبين اي مذهبين - 00:21:02

حنفية والشافعية قال وبهذا ظهر ان الاصح في المذهبين القول بعمومه. فاذا يكاد يطوى الخلاف في هذه المسألة. بعض الشافعية كالسبكي ينسبه الى بعض الحنفية ولا يثبت عنهم. وبعض الحنفية كما صنع المصنف هنا وغيره ينسبه الى الشافعي او بعض اصحابه -

ونقله بعض الشافعية عن المذهب ولا يصح هذا ايضا فظاهر ان الصحيح المعتبر هو القول بعموم المجاز فاذا جئنا للمثال لا تبيعوا الصاع بالصاعين لما نحمله على المطعوم فقط ليس هذا من باب عدم عموم المجاز لكن من باب اخر وهو النظر الى العلية وقصره على الطعم - 00:21:46

فما لم يكن طعاما ولو استعمل في بيته الصاع فلا يجري فيه الربا ولا يدخله النهي وتلك مسألة اخرى. نعم قال الشافعي رحمة الله لا عموم للمجاز لانه ضروري. وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة - 00:22:09

بل لدلالة زائدة على ذلك. وكيف يقال انه ضروري وقد كثر ذلك في كتاب الله تعالى؟ هذا رد على من ينفي عموم المجاز وقد تبين لك انه لا يصح نسبته الى الشافعي. لكن هب ان - 00:22:29

مذهبها من المذاهب يقول صاحبه بعدم عموم المجاز فهذا رد عليه ما هو ان كان نفي عموم المجاز مستندا الى انه ظرورة قال في الجواب عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة - 00:22:47

بل لدلالة زائدة على ذلك. يعني حتى يقنعك تعالى معي الى الحقيقة. السنن نجريها على عمومها ان كانت صيغة عموم؟ الجواب بلى قال ما الفرق بينها وبين المجاز هل اجرينا العموم في الحقيقة؟ لانها حقيقة؟ لان القمر يدل على الكوكب المضيء؟ لا بل لقدر زائد. ما هو القدر الزائد - 00:23:06

صيغة دخول الواو والنون في جمع المذكورة الالف والتاء في جمع المؤنث النكرة في سياق النهي النفي الشرط. اذا نحن لما اجرينا العموم في حقيقة ليس لانها حقيقة بل لما دخل عليها طيب وما الفرق بينها وبين المجاز في هذا - 00:23:30

ثم هل لانها ضرورة؟ هل يصح ان نقول ان المجاز ضرورة؟ قال وكيف يقال انه ضروري؟ وقد كثر ذلك في كتاب الله تعالى ايش يريد بهذا الرد يعني هل يصح ان تقول المجاز ضرورة ومع كثرته في القرآن اذا هل اضطر القرآن الى استعمال المجاز؟ يقول هذا لا يصح ان تقول لان الله في - 00:23:49

منزه عن الضرورة وكثرة وقوعه في القرآن تنافي وصف الضرورة واعتراض اخر اذا كنت تقول ان الضرورة لا يستقيم وجودها في القرآن فكيف تقول دلالة المقتضى وهي موجودة في القرآن والاقتضاء ضروري وهو موجود في القرآن - 00:24:12

فاذا اتبته تثبت المجاز كونه ضرورة اذا نفيته ستنتهي اثنين. ففرقوا بين دلالة الاقتضاء والمجاز. حتى لا يرد عليهم هذا ايران قالوا الضرورة في الاقتضاء تلحق المستدل وتتعلق به والضرورة في المجاز تتعلق بمن؟ بالمتكلم بالسائل - 00:24:34

فاذا نفيت عن الله تنزيها لا يلزم نفيه عن المكلف الذي سيستعمله استدلالا في الضرورة في الاقتضاء فلما افترق الامران لم يصح ايراد هذا على ذلك قال وكيف يقال انه ضروري وقد كثر في ذلك في كتاب الله تعالى؟ الان سيفرع امثلة على تعميم المجاز - 00:24:57

نعم ولهذا جعلنا لفظة الصاع في حديث ابن عمر رضي الله عنه عاما فيما يحله فيما يحله يحل ما يحل بالصاع يعني فيما يحويه الصاع ويملوئه. حديث ابن عمر فيما اخرج احمد في مسنده قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صاعي تمر ولا صاع حنطة ونحن نريد الصاع مطلقا فلله حمد في مسنده يساعد لا تبيعوا الطاعة بالصاعين. اتفقنا على ان الصاع هنا مجاز. ليس المقصود الصاع نفسه انا الكيل - 00:26:04

لهذا المقصود ما يحويه ما يحل فيه اذا هو مجاز. اطلق الساعة واراد ما بداخله. طيب لفظ الصاع هنا عام. يقول ولهذا ان لفظة الصاع في حديث ابن عمر عاما فيما يحله. فلو وضعت فيه نورا وجبس ووضعت فيه جصا - 00:26:32

سيشمله الحديث لا تبيعوا صاعا بصاعين. لانه علق الامر بالصاع فكل شيء يباع بالصاع سيدخل فيه فلما يأتي مذهب ويقول المقصود

بالصاع هنا صاع المطعومات هل هذا تخصيص للمجاز وعدم اجراء لعمومه؟ الجواب لا يلزم. بل لاني اخصصه بشيء اخر انا ابقيه على العموم. لكنني نظرت الى العلة فوجدت - [00:26:51](#)

خاصة بالمطعومات فهذا باب اخر لا يصح ايراد مثل هذا دلاله على من يقول بنفي عموم المجاز لانه يخالف المسألة ليس من باب عموم المجاز من عدمه بل من باب العلة في القياس - [00:27:17](#)

نعم والحقيقة لا تسقط عن المسمى بخلاف المجاز. هذه من علامات الحقيقة والمجاز والتفريق بينهما. حكم الحقيقة انها لا تسقط تدري ما معنى لا تسقط؟ يعني لا يصح نفيها بمعنى اني لما اسمي الجد ابا - [00:27:33](#)
حقيقة او مجاز اجلس مع جدي فاقول هذا ابي او او اقابل جدك في مكان فاقول رأيت جدك بدل ما اقول رأيت جدك قل رأيت اباك او قل هذا ابوك. وهو جدك - [00:27:55](#)

ابيك هذا مستعمل لغة وقد قال النبي عليه الصلة والسلام في غزوة حنين انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب فانتسب الى جده عليه الصلة والسلام. وهذا صحيح لغة ومستعمل - [00:28:12](#)

لكن لانه مجاز يصح نفيه فيسمى الجد ابا ويصح ان تقول لا ليس ابا اقصد ليس اباك المباشر فكل مجاز يصح نفيه يقول اقبلت على البحر فيقول اخر لا هذا ليس بحرا - [00:28:26](#)

المجاز يصح نفيه لكن الحقيقة لا يمكن لا تقبل قال والحقيقة لا تسقط عن المسمى. لا يصح انفصالها عنه. بخلاف المجاز اجازوا ها يمكن ان يسقط عن المسمى يعني يصح نفيه. الظاهر ان المصنف كما يقول الشرح ما اراد ذكر علامة الحقيقة - [00:28:45](#)
المجاز بل بيان حكمها ان حكم الحقيقة لا تسقط عن مسماتها بخلاف المجاز فهذا وارد فيه نعم وما امكن العمل بها سقط المجاز. بها الضمير عود الى ما الى الحقيقة - [00:29:10](#)

اذا جاءك لفظ في نص واللفظ هذا له حقيقة وله مجاز. وقد تقدم لك في الحكم ان الحكم يجب ايجادها. والمجاز يجب ايجاد فما الذي ستعمله اذا اتاك لفظ ويتردد بين حمله على الحقيقة او على المجاز ماذا ستفعل - [00:29:27](#)

الاصل هو الحقيقة اذا يقول رحمة الله وما امكن العمل وفي بعض النسخ ومتى امكن العمل بها؟ يعني الحقيقة سقط المجاز وهذا لا يخالف فيه احد ولهذا يقولون في التعقيد الاصل في الكلام الحقيقة. او يقولون الحقيقة تقدم على المجاز - [00:29:50](#)
فهمها امكن العمل بالحقيقة يعمل بها ويترك المجاز. السؤال بطريقه اخري متى يصار الى المجاز عند تعذر الحقيقة ممتاز بل انهم لمزيد اعمال هذه القاعدة اذا تعذررت الحقيقة واحتملت اكثر من مجاز - [00:30:10](#)

فان المجاز الاقرب الى الحقيقة مقدم مثال ذلك لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لا صلاة بغير طهور لا صلاة كذا الى اخره. هذا النفي ما حقيقته تنفي الوجود - [00:30:34](#)

فهل اراد عليه الصلة والسلام انه لا يوجد في الدنيا صلاة يمكن ان يصلحها مكلف ليس فيها قراءة فاتحة الكتاب هذا هذه الحقيقة هو ما اراد نفي الحقيقة الذي هو الوجود - [00:30:52](#)

فاذالى عليك ان تبحث عن المعنى الذي يستقيم به الكلام ويصح ان تفهم به مراد المتكلم فاذا اتجهت الى ما عدا الحقيقة وجدت اكثر من مجاز. اما ان تقول لا صلاة كاملة - [00:31:08](#)

او لا صلاة صحيحة فاذا اما نفي الصحة واما نفي الكمال. السؤال اي المعنيين اقرب الى الحقيقة وهو الوجود الحقيقة نفي الوجود وقلنا هذا متذر فالتفتنا الى المجاز فاذا فيه نفي الكمال ونفي الصحة. اي المعنيين اقرب الى الحقيقة؟ نفي الصحة. لان نفي الصحة - [00:31:23](#)

يساوي العدم. فقلوا اذا لاولى من يعني لا صلاة صحيحة هي اولى من حملها على قولنا لا صلاة كاملة والفرق فقها ان تقول تصح الصلاة من غير الفاتحة لكنها ناقصة او تقول الصلاة باطلة - [00:31:50](#)

فهذا مثال يسير حتى يتضح لك ان اللفظ اذا امكن حمله على الحقيقة سقط المجاز وذا تعذررت الحقيقة حمل على المجاز. واذا احتمل اكثر من مجاز كان المجاز الاقرب الى الحقيقة اولى من غيره. نعم - [00:32:06](#)

فيكون العقد لما فيكون العقد لما ينعقد دون العزم. والنكاح للوطء دون العقد. هذان الان تفريغان على القاعدة الم نقل ما امكن العمل بها سقط المجاز خذ مثالين. المثال الاول قول الله عز وجل لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم - [00:32:26](#)

ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الالي. وفي قراءة عقدتم اليمان وثالثة عقدتم اليمان. طيب عقد اليمان ما هو يعني الخلاف فقها في ماذ؟ هل اليماني الغموس تجب فيها الكفارة او لا تجب - [00:32:49](#)

الايمان ثلاثة يمين اللغو ولا كفارة فيها وييمين معقودة فيها الكفارة. مثل من قال والله لا افعل كذا او لا فعلن كذا فخالف ما حلف عليه فقد حلف هذه يمين معقودة وييمين اللغو لا والله وبل والله كما تقول عائشة - [00:33:08](#)

رضي الله عنها هذه لا كفارة فيها اذا نوع من اليمين لا كفارة فيها باتفاق ونوع فيها الكفارة باتفاق. الخلاف اين؟ في اليمين الغموس التي يحلف صاحبها كاذبا على امر مضى - [00:33:29](#)

يقول لا والله ما فعلته وهو فاعل ووالله ما اتيت وقد اتى او لست بالذى فعل كذا وهو الذي فعل. هذه يمين غموس يحلف كاذبا على امر مضى. اذا اليمين المنعقد على المستقبل واليمين الغموس - [00:33:46](#)

على الماضي يحلف بالله انه ما اخذ حق فلان او انه ليس عنده دين او ادى اليه ما له وهو كاذب. الخلاف في اليمين الغموس بين الشافعية والحنفية بل يعني فقها هي اوسع لما يقول الشافعية ان - [00:34:03](#)

اليمين الغموس تجب فيها الكفارة وهو اختيار ابن حزم خلافا للجمهور. طيب ما مبني الخلاف؟ اعادها الى مسألة حقيقة ومجاز. الله يقول لا يؤاخذكم الله باللغو. انتهينا. يمين اللغو ليس فيها كفارة ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان اليمين المعقودة في المستقبل اتفقنا عليها بقي اليمين الغموس هل - [00:34:22](#)

قاموس يمبل معقودة يقول الحنفية والجمهور لا ليست يمينا معقودة لم؟ قالوا لان العقد في اللغة محمول على ما ينعقد كالعقدة لما تربط الحبل فالعقدة ربط فاليمين المعقودة هي التي تربط اللفظ باللفظ لايحاب حكم تقول والله لا فعلن فترتبط اللفظ - [00:34:46](#) الذي تلزم به نفسك على بر تزيد فعله اذا حنثت وجبت الكفارة هذا اقرب الى الحقيقة اما ان تحمل معنى قوله ولكن بما عقدتم الايمان لا تحمل العقد على الربط بل على معنى عزم القلب كما يقول الشافعية. العقد عزم القلب. وهو في اليمين المعقودة عزم - [00:35:14](#)

قلبه وفي اليمين الغموس هو ايضا عزم. عزم على خلاف ما حلف عليه فلما عزم عليه يقول الحنفية لكنه في اليمين الغموس هو ما عقد على شيء هو اراد ان ينفي شيء لكن ما نوى شيئا يترتب عليه بر مستقبل لانه على شيء مضى. فخلاصتهم يقولون ان - [00:35:40](#)

يمين المنعقدة اليمين المنعقدة في المستقبل هي من المجاز واما اليمين الغموس فلا يتصور فيها هذا المعنى لا يتصور فيها لانها لا تستعقب شيء لا تربط فيها شيئا بشيء شيء قد مضى - [00:36:02](#)

خلاصة الكلام يرون ان تفسير قوله تعالى بما عقدتم الايمان لا يدخل فيه لا يدخل فيه اليمين الغموس لانها لا تقبله ومن هنا كما قلت لك حمل الشافعي معنا عقدتم الايمان على عزتم بالقلب وهو قصده فاوجب الكفارة حتى في اليمين الغموس. فيقول المصنف - [00:36:20](#)

فيكون العقد لما ينعقد وليس لما يتم عليه عزم القلب. لان اللفظ عقد حقيقة يحمل على معناه الحقيقي وهو الربط. وهذا موجود في اليمين المنعقدة وحمله على الغموس مجاز ولا يسار الى المجاز مع ان كان الحقيقة. المثال الثاني - [00:36:42](#)

حمل النكاح على الوطء دون العقد. في قوله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح اباوكم النكاح في اللغة هولا للوطء ام هو للعقد الحنفية يقولون هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد - [00:37:04](#)

وبالتالي فقول الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح اباوكم. قالوا عامة ما جاء في نصوص النكاح المراد بها الوطء فجئنا للایة فالمراد بها الوطء حتى تنكح زوجا غيره يعني هو الوطء ايضا - [00:37:25](#)

فقالوا عامة ما في النصوص من النكاح يراد بها الوطء. اذا هو حقيقة فيه والعقد مجاز فيقال نكح فلانة اي حصل منه الوطء

وليس المفروض عقد النكاح فإذا قوله ولا تنكحوا ما نكح اباوكم - 00:37:42

لا تقل هذا نهي عن عقد النكاح على زوجات الاباء ونهي عن الوطء بهن لا هو نهي عن الوطء طيب تقول ما المشكلة ان نحمل المعنى على حقيقته ومجازر مسألة اتية يستحيل اجتماعها في الجملة الاتية الان - 00:38:01

فإذا لا بد ان تحمله اما على حقيقة واما على المجاز. ما الحقيقة الوطء فيحمل عليه لأن القاعدة تقول ما امكن ما امكن حمله على الحقيقة سقط المجاز. طيب ولما يقول الشافعية - 00:38:17

لا تنكحوا النهي عن العقد وليس عن الوطء هل هو صرف للفظ عن حقيقته الى مجازه؟ الجواب لا. لكن الشافعية يرون ان الوطأ في العقد مجاز في الوطء بالعكس. اذا القاعدة عندهم واحدة. الخلاف اين هو - 00:38:35

في تحديد الحقيقة من المجاز. طيب ما الراجح بين المذهبين هل النكاح حقيقة في الوطء؟ مجاز في العقد كما يقول الحنفي ام عكسه كما يقول الشافعية؟ مذهب كثير من اهل اللغة - 00:38:57

ان اللفظ مشترك بينهما فإذا اطلاقه على كل منهما حقيقة من باب المشترك لكن فيما يتعلق بتفسير ايات القرآن فعامة مشايخ الحنفية انفسهم والمفسرين على ان النكاح في اية هنا تحديدا ولا تنكحوا المراد به العقد - 00:39:12

وما رجحه المصنف تبعا لفخر الاسلام خلافا لما عليه عامة مشايخ الحنفية وجمهور المفسرين. فالمسألة اذا تعود الى هذا الاطلاق لكن اراد المصنف ظرب المثال بها انه متى امكن الحقيقة سقط المجاز؟ نعم - 00:39:37

ويستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد. كما استحال ان يكون الثوب الواحد على اللابس ملكا وعاري في زمن واحد هل يصح استعمال اللفظ الواحد الذي له حقيقة ومجاز على معنييه معا في وقت واحد - 00:39:55

الجواب لا هذه طريقة الحنفية يستحيل اجتماع الحقيقة والمجاز يعني ان يكون مرادين معا بلفظ واحد في وقت واحد بان يكون كل منهما متعلق الحكم. اقولها مثلا لا تقتل الاسد - 00:40:14

هل يصح ان تقول يراد به الرجل ويراد به الحيوان المفترس ان قلت يصح اطلاق اللفظ وارادة معنييه الحقيقة والمجاز فتقول نعم. الحنفية ماذا يقولون يستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد طيب هل يمكن ان استعملها ماء؟ يعني انا استعمل الحقيقة تارة - 00:40:33

والمجاز تارة بلفظ واحد الجواب نعم هذا هو الاصل ما الذي يحكمه السياق وطريقة الكلام. فإذا قلت لك الاسد مرة واردت الحيوان المفترس. وقلت لك الاسد مرة واردت به الرجل الشجاع. هذا لست - 00:40:58

فيه ما الاستحالة عندهم نعم ارادتهما معا بلفظ واحد في وقت واحد طيب لا تذهب بعيدا حتى يكون هذا مثلا عمليا. لما يقولون وقد مرت بكم ان الله وملائكته يصلون على النبي - 00:41:15

عليه الصلاة والسلام فنسب الفعل في الصلاة الى ذاته العلية والى ملائكته عليهم السلام وصلاته عز وجل المنسوبة اليه تختلف عن صلاة الملائكة هنا لن تقول حقيقة ومجاز ويقولون بعموم المشترك - 00:41:33

لأنه ليست حقيقة ومجاز الاصل فيها الدعاء وقد مر بك الجواب لكن الاووچ منها تمثيل الشافعی بقوله عز وجل قل نهبطوا منها جميعا الخطاب لمن ثلاثة ادم عليه السلام وحواء وابليس لعنه الله - 00:41:52

والصيغة جاءت بمذكرة قلنا اهبطوا وصيغة الجمع المذكر ودخلت فيه الانشى مجازا فقالوا الا ترى انه باللفظ الواحد اريد الحقيقة والمجاز اريد ابليس لعنه الله وادم عليه السلام وهم داخلان في واد الجماعة ها حقيقة - 00:42:12

ودخلت فيه حواء مجازا فقالوا هذا وارد ومستعمل ان يستعمل باللفظ الواحد في الوقت الواحد دالة تاهوا حقيقة ومجازا. يقول الحنفية يستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد تقرير المسألة عندهم ان هذا من الاستحالة وليس من الممنوع. استحالة بمعنى التعذر. ووجه ذلك عندهم قالوا كما استحال ان يكون - 00:42:36

الثوب الواحد على اللابس ملكا وعاري في زمان واحد. الثوب الذي فوق جسده اما ان يكون ملک او ليس لك فاخذته عارية او اجرة استأجرته فلبسته لكن ان يكون الثوب الواحد موصوفا بوصفين متناقضين فلا - 00:43:06

الحقيقة والمجاز امران متناقضان فلا يتصور اجتماعهما معاً بلفظ واحد في وقت واحد هذا طبعاً تعليل عقلي لمسألة اجتماع لفظ
الحقيقة معنى الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في معنى واحد - 00:43:27

انتبه معي هذه مسألة تعود وصولها إلى خلاف مذهبي يحسن بك ان تقف عليه ايجازاً الحنفية وعامة اهل الادب والمحققون من
اصحاب الشافعی وعامة المتكلمين على هذا القول ما هو - 00:43:45

استحاللة جمع الحقيقة والمجاز مرادين معاً بلفظ واحد في وقت واحد هذا مذهب الحنفية وقلت لك هو ايضاً مذهب عامة اهل الادب
والمحققين من اصحاب الشافعی اما الشافعی وعامة اصحابه - 00:44:05

وعامة اهل الحديث وكذلك بعض كبار القوم في القاضي الباقلي والجباء والقاضي عبدالجبار ابن المعتزلة يقولون لا بأس وهذا جائز
بشرط عدم التضاد يعني لا تستعمل حقيقة ومجازاً متضادين مثل استعمال افعل وتريد الامر والتهديد معاً هذا لا - 00:44:24
لكن ما لم يكن تضاد بين معنى الحقيقة ومعنى المجاز فهذا ممكن وسائغ. فالخلاف اذا حقيقي بين الحنفية والشافعية في الجملة هنالك
مذهب يقول به بعض الاصوليين وعلى رأسهم ابو الحسين البصري - 00:44:46

والغزالی وابن الهمام من الحنفية. وهو انه يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز عقلاً لا لغة وهذا تفصيل دقيق يرون انه في غير المفرد
اذا كان مثنى وجمع يمكن هذا. لما تقول - 00:45:04

آآ تقول القلم احد اللسانين لسان الفم حقيقة ووصف القلم بأنه لسان مجاز. فقال القلم احد اللسانين فلما ذكره بصيغة المثنى صح لأن
المثنى او الجمع يحمل متعدداً فلما مانع ان يكون احد هؤلاء متعددين حقيقة والثاني مجاز. لكن لفظ بصيغة المفرد وتقوله - 00:45:22

وللحقيقة والمجاز معاً فهذا حشر لمعنىين متضادين في مفرد واحد لا يستقيم. فاما صيغة المثنى والجمع تحمل معنى التعدد فهي
كالحزمة يمكن ان يكون احد افراده حقيقة والثاني مجاز فجוזوا هذا وسوغوه. على هذا التقرير عند الحنفية في - 00:45:47

استحاللة اجتماع الحقيقة والمجاز مرادين بلفظ واحد سيذكر المصنف الان امثلة تلحق بهذا وهي ثلاثة او اربعة ثم سيذكر بعض
الاعتراضات عليها. نعم حتى ان الوصية للموالى لا يتناول موالى الموالى. واذا كان له معتق واحد يستحق النصف. طيب - 00:46:07

هذا المثال الاول او الفرع الاول. اذا قوله حتى ان الوصية هذا تفريع وذكر لامثلة تنطبق على القاعدة. ما القاعدة ما يستحيل
جمع الحقيقة والمجاز مرادين معاً بلفظ واحد في وقت واحد. خذ امثلة. شخص اوصى وصية لمواليه - 00:46:33

الموالي يعني العبيد المعتقدون يدخل فيه العبد المعتقد المباشر لعتقده هو فاذا اعتق عبداً صار حراً ثم عبده المولاه هذا الذي اصبح حراً
ايضاً اشتري رقبة فاعتقها. المعتقد الثاني هو مولى - 00:46:58

فهمت طيب فاذا اوصى لي مواليه هل تنصرف الوصية الى مولاه المباشر؟ او يدخل فيه مولى المولى يعني معتقد معتقد او يقتصر
فقط في تنفيذ الوصية على من اعتق هو؟ تعال المولى حقيقة في اي معنى - 00:47:24

في معتقد المباشر الذي اعتقه هو. طيب وعتقد معتقد الا يسمى مولى بل ولكن مجازاً. طيب فاذا قال اذا مت فاعطوا هذه الدار او
انفقوا عشرة الاف لموالياً وله موالٍ وله موالٍ الموالى هل ستنصرف الوصية وتنفذ لمواليه فقط او لموالٍ موالٍ ايضاً يقول - 00:47:48

حتى ان الوصية للموالى ها لا يتناول موالى الموالى. ليش لأن الموالى حقيقة وموالى الموالى مجاز والقاعدة يستحيل اجتماع
الحقيقة والمجاز مرادين بلفظ واحد في وقت واحد طيب لا زلتنا في المثال ذاته اذا كان له معتق واحد - 00:48:17

او اوصى لمواليه بالثلث او باقل او باكثر من الثالث اذا اجاز الورثة. فلما مات ما وجدنا له الا مولاً واحد معتقد واحد قالوا يستحق النصف
نصف ما اوصى به نصف الثالث او الاكثر او الاقل. طيب والباقي سكت عنه المصنف - 00:48:42

لانه محل خلاف في المذهب الحنفي ما زاد على النصف يرد الى الورثة عند ابٍ حنفية ويرجع الى موالٍ لموالٍ عند ابٍ يوسف
ومحمد طب هل هذا منهم جمع بين الحقيقة والمجاز؟ قالوا لا عموم المجاز - 00:49:06

كيف؟ قالوا لأن مولى المولى مجاز ونحن نقول بعمومه فلما اعطيتنيا للحقيقة وهو النصف عممنا المجاز فلما عممناه اتسع له فدخل

فيه ما زاد على النصف. هذا تفصيل داخل المذهب يكفيك - 00:49:24

كأن تذهب ان القصد منه انه عند اجتماع المولى ومولى المولى واحدهما حقيقة والآخر وجاز اقتصر على الحقيقة دون غيره نعم واذا كان له معتقد واحد يستحق النصف ولا يلحق يستحق النصف لانه وصى بصيغة الجمع لمواليا - 00:49:41

وليس له الا واحد فاستحق النصف وجعلوا ذلك مثل تقسيم الترکات ان كانت بنتا واحدة فلها النصف وان كانت ثنتان فاكثر فلهمَا الشثان وهكذا المثال الثاني ولا يلحق غير الخمر بالخمر. لا يلحق غير الخمر بالخمر. حرم الشريعة الخمر. طيب والخمر حقيقة في ماذا - 00:50:05

المجاز في ماذا قالوا حقيقة في الخمر المصنوع من العنب ومجاز في غيره فاذا الخمر المصنوع من نبيذ التمر من نبيذ العسل من نبيذ التفاح وبباقي الفواكه ليس خمرا والخمر الذي تعرفه العرب وجاء بها تحريم الشريعة انما هو ما تعرفه. استند الفقهاء فقهاء الكوفة خصوصا في حلنبي - 00:50:25

دي في حل النبيذ ما لم يسكنري بينما يرى الفقهاء الآخرون ان كل الانبذة التي يسكنريها فقريرها حرام وان لم يسكنري المقدار المشروب منه هذا موطن خلاف بين فقهاء الكوفة وغيرهم في تلك الاونة. يقول الحنفية هذا يرجع الى بعض اصول الاستدلال ومنها هذا - 00:50:52

الشرعية قالت الخمر حرام والخمر حقيقة في المصنوع من العنب مجاز في غيره. طيب واذا اجتمع يستحيل جمعهما حقيقة ومجاز بلفظ واحد في وقت واحد فاذا يحمل على الخمر وهو عصير العنب. طيب وبباقي الاشربة التي تسكنري - 00:51:18
قالوا القدر المسكنري منها حرام لانه دخل في العلة وتحقق فيه القدر غير المسكنري في شرب كوزا او اثنين او سطرين او لم يسكنري فانه ما تعاطى حراما لانه اولا لا يسمى خمرا وانه ثانيا ما تحقق فيه العلة - 00:51:38

فلا دالة للفظ تناولته ولا العلة وهي المعنى تناولته هذا ليس قوله قويا لكن فقط ابين لك وجاهة من قال به. لان لا تظن ان فقه او مذهب فقهاء الكوفة في حل النبيذ بهذا المعنى - 00:51:59

انه هو مجرد هو قول مرجوح واقوى ما يضعف به هذا القول عموم الادلة بتحريم المسكنري من غير لفظ الخمر وللعلماء في هذا تفصيل طويل في رد مذهب اهل الكوفة في هذه الطريقة الفقهية في حل النبيذ من سوى خمر العنب - 00:52:14
والنصوص في هذا شاهدة بل احاديث الصحيحين حرم النبي صلى الله عليه وسلم الخمر قال وكل خمر مسكنري فما علقه بالعنبر بل في حديث انس كما عند مسلم لما حرم الخمر قال لم يكن لاهل المدينة شراب سوى هذا الفضيحة وليس من العنب - 00:52:35
فلما حرم وهم يشربون في المدينة كان عامة ما يشربون ليس من العنب. فاجروا على التحرير وما فهموا من نصوص الشريعة الى ذلك. المقصود ان توم هي من هذا الاصل لما - 00:52:53

يمكن اجتماع معنى حقيقة ومجاز من لفظ واحد لا يحمل على معنييه بل يحمل على الحقيقة ويسقط المجاز. المثال الثالث ولا يراد بنو بنيه بالوصية لابنائه. نعم. اوصى لبني فلان. لن اقول لبنيه - 00:53:06

لان الابن لا يوصى له. طيب قال اوصيت لبني سالم وسالم جاره ليس من الورثة. قال اوصيت لسالم او لسالم وبنيه سؤال هل يدخل في وصية بنو سالم وبنو بنيه يعني احفاده - 00:53:27

نفس ما قلنا في المولى وموالى المولى طيب الابن حقيقة في ماذا في ابن الصلب المباشر ومجازه في الاحفاد في ابن الابن ولا يمكن اجتماع الحقيقة والمجاز مرادين معا بلفظ واحد في وقت واحد. ماذا سيعمل الوصي في تنفيذ الوصية - 00:53:45
يقول الحقيقة بنوه مباشرة وبنوا بنيه مجاز. فاذا يصرف الى الابن المباشر دون ابن الابن لانه يستحيل اجتماع الحقيقة والمجاز معا بلفظ واحد المثال الرابع ولا يراد المس باليد في قوله تعالى او لامستم النساء. طيب. ولا يراد المس باليد. او لامستم النساء - 00:54:08

في ماذا؟ مجاز في ماذا ها حقيقة في مس اليد مجاز في الجماع. طيب بماذا فسرت الاية حملناه على الحقيقة او على المجاز على المجاز لم اما قلنا متى امكن الحقيقة سقط المجاز - 00:54:33

قالوا هذا اجماعا قالوا دالة الاجماع جعلتنا نحمله على المجاز. ليست القضية هنا القضية هل يمكن حمله على الحقيقة والمجاز معا؟ لا. اذا حملته او على المجاز لا يمكن ضم الحقيقة معه. اذا حملته على الحقيقة لا يمكن ضم المجاز معه. في الامثلة الاربعة ماذا حصل - 00:54:55

ثلاثة الاولى حملناها على الحقيقة وردتنا المجاز والمثال الرابع حملناه على المجاز وردتنا الحقيقة قال لان الحقيقة فيما سوى الاخير. الثلاثة الامثلة الاولى والمجاز فيه يعني في الاخير تأمل يقول لان الحقيقة فيما سوى الاخير في الثالثة الامثلة الاولى. والمجاز فيه يعني في الاخير مراد - 00:55:17

حقيقة في الثالثة الامثلة الاولى مرادا اذا قالوا اجاز لا يمكن جمعه يستحيل المجاز في المثال الاخير مراد. اذا الحقيقة يستحيل جمعها. قال فلم يبق الاخر مرادا تعليقك فقط على مثال لامست النساء - 00:55:44

المجاز هو الجماع وحملناه عليه للجماع فلا تجمع معها الحقيقة. قالوا حتى جاز للجنب التيمم بهذه الاية طيب في المستصنfi للغزال يقول وقد نقل عن الشافعي رحمة الله انه قال - 00:56:02

احمل اية اللمس على المس والوطء جميعا. يعني انا اريد فقط ان اقرر يعني الذي يقوله عمة متأخر الشافعي ان مطلق مس الرجل للمرأة باليد ينقض الوضوء طيب اليه يقول الشافعي ان الاية لامست النساء - 00:56:22

هي الجماع؟ الجواب بلى لكن مطلقة وبمعنى اخر وهو المس باليد ويتأنلون القراءتين في الاية او لامست او لامسته تلامست هو الجماع واللمس هو مس اليد مباشرة او مس البشرة. وهم في هذا يعني متفاوتون الشافعية وغيرهم منهم من - 00:56:44 يقول بنقضي الوضوء من المس مطلقا و منهم من يشتند الشهوة. طيب لا خلاف ان الجماع داخل في الاية الخلاف في ماذا؟ فيما دون الجماع في اللمس بشهوة او من غير شهوة - 00:57:06

وانا احرر مقولات الشافعية عن الشافعي الغزالى ايش يقول؟ وقد نقل عن الشافعي رحمة الله انه قال احمل اية اللمس على المس والوطء جميعا البرهان شيخه امام الحرمين جاء بعبارة مقاربة ثم قال وهذا ظاهر اختيار الشافعي ما هو - 00:57:20

حمل الاية الملامسة على المس والجماع معا وانه يريد الدلال بهما. ابن القيم رحمة الله خطأ نسبة هذا القول لامام الشافعي يقول واما ما حكى عن الشافعي انه قال في مفاوضة جرت له في قوله تعالى او لامست النساء وقد قيل له - 00:57:42

قد يراد باللاماسة المجامعة فقال يعني الشافعي هي محمولة على الجس باليد حقيقة وعلى الواقع مجازا هذا المنقول عن الشافعي يقول ابن القيم فهذا لا يصح عن الشافعي ولا هو من جنس المأثور في كلامه. وانما هذا من كلام بعض الفقهاء المتأخرین - 00:58:02

ذكر هذا ابن القيم في جلاء الافهام في فضائل الصلاة والسلام على سيد الانام صلى الله عليه وسلم في سياق كلامه عن اية ان الله وملائكته يصلون على النبي هل صلاة الله وصلاة الملائكة وصلاة العباد جنس واحد اي هي معان تجتمع في سياق الاستدلال - 00:58:23

جاووا بهذه الاية في خطى الشأن لابن القيم نسبة هذا القول الى الشافعي. هذا الاقرب وان الشافعي لا يقول بذلك بؤكد نقل البيهقي عن الشافعي في احكام القرآن لما قال فاشبهت الملامسة ان تكون اللمس باليد والقبل غير الجنابة - 00:58:39

دعك من هذا الخلاف المقصود الان تحرير هذه المسألة في تقرير المثال عند الحنفية ان الاية لما احتملت حقيقة ومجازا وامكن حملها اما على الحقيقة او المجاز فلا يجوز جمع الثاني معه. هذه اربعة امثلة. وسيختتم المصنف وننهى به درسنا الان في - 00:59:01

اعتراضات وردت على هذا التعميد هو اعطاك قاعدة واتى عليها بامثلة اربع سيرد اعتراضات غالباها مما اورده السمعاني في قواطع الادلة اعتراضا على الحنفية يقول انت تقولون كذا وعندكم امثلة في الفقه الحنفي تجمعون فيها بين الحقيقة والمجاز معا بلفظ واحد. فاما - 00:59:22

هكذا واما تقول هكذا اما تقرروها قاعدة فتجمع بينهما مطلقا او تلتزم التفريق بينهما مطلقا. خذ الاعتراضات في الامثلة والاجابات عنها قال وفي الاستئمان على الابناء والموالي يدخل الفروع. لان ظاهر الاسم صار شبهة. بخلاف الاستئمان على الاباء والامهات -

امهات حيث لا يدخل الاجداد والجادات لأن ذلك بطريق التبعية فيليق بالفروع دون الاصول. هذا المثال الاول او الاعتراض الاول اذا استأمن الكافر ادي له الامان وان احد من المشركين استجراه فاجره حتى يسمع كلام الله. فاذا طلب الامان اعطي. طيب. طلب الامان لبنيه - 01:00:09

هذا معنى استأمن طلب الامان لبنيه. سؤال هل يدخل بنو بنيه في ذلك طبق القاعدة قد قلنا في الوصية او صى لبني فلان ان يدخل بنو بنبي؟ ايش قلنا قلنا ما يدخل لان بنوه هم الحقيقة وبنوا بنبيه مجاز ولا يجمع بينهما - 01:00:35

ماذا يقول الحنفية؟ ينقل عن محمد بن الحسن قال ولو استأمن على مواليه دخل مواليه وموالي مواليه استحسانا وذا استأمن الكافر على بنبيه دخل بنوه وبنو بنبيه استحسانا. سؤال لماذا ادخلوا مولى المولى وابن الابن هنا - 01:00:57

ولم يدخلوه هناك مسألة الاستئمان غير الوصية في الوصية قالوا يدخل الابن لانه حقيقة وابن الابن لا يدخل لانه مجاز. يدخل المولى المعتق مباشرة لانه حقيقة ومعتق معتق المولى ما يدخل لانه مجاز ولا يجتمعان. لماذا جمعوا بينهما هنا؟ يقول في الجواب -

01:01:18

وفي الاستئمان على الابناء والموالي استئمان الكافر على بنبيه ومواليه يدخل الفروع يعني ابناء بنبيه ومواليه لم؟ قال لان ظاهر الاسم صار شبهة كيف يعني؟ يقول شمول الامان ليس من جهة الحقيقة والمجاز بل لاجل الاصول في المعنى وهو حقن الدم -

01:01:39

يعني طالب الامان هل تتصور انه اذا اتي ومعه ابناء وابناء وابناء فطلب الاستئمان لبنيه انه يتنازل عن ابنيائي الابناء؟ لا هذه شبهة الشبهة يعني انه اذا اعطي الامان زال عن غيره - 01:02:08

فاما كنت متربدا في ابناء الابناء وموالي المولى بين ان تعطيهم الامان لان اللفظ يحتمل ولو مجازا وبين الا تعطيه فتجرى عليهم اعمال السيف واراقة الدم وعدم حرمته لانه هدر. طب هذا الاخر اليه في الشريعة مما يدرأ بالشبهة؟ فها هنا شبهة. وهو ان اللفظ يحتمل ان كان - 01:02:24

فقالوا هذا لا يرد علينا لانه لم يعمل فيه من باب جمع الحقيقة والمجاز بل لمسألة خارجة انه امر طارى واستثناء عن القاعدة لا يرد عليها نقضا. فابقوا الباب على هذا. طيب سؤال بالعكس - 01:02:49

فاما طلب الامانة لابنه او لابنائه فالحقنا ابناء بنبيه. طب اذا طلب الامان لابنه فهل يدخلوا الاجداد وامهاته فتدخل الجادات قالوا لا ما يدخلون يبقى ليس الاستئمان بابه طلب الحقن للدماء - 01:03:07

فقالوا يلحق تبعا والتبعية تليق بالفروع دون الاصول التبعية معناها يتحقق في الفروع لانهم تبع. اما في الاصول فليسوا تبعا بل هو التبع لهم فلا يزالون يجررون اللفظ على دلالته قدر المستطاع. فالحقوا ابناء الابناء وموالي المولى في الاستئمان كما قلت - 01:03:26 قلت لك ليس من جهة تناول اللفظ ولا من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز بل من جهة ان الامان لحقن الدم وهو على التوسيع يقول بعض الحنفية يكفي لعصمة الدم فيهم بطريق التبعية لانها مما تثبت بالشبهات - 01:03:51

ولماذا ترك هذا في اباء الاباء وامهات الامهات؟ قال بخلاف الاستئمان على الاباء وامهات حيث لا يدخل الاجداد والجد لم؟ قال لان ذلك بطريق التبعية ما هو الحق ابنيائي الابناء وموالي الموارد هو من باب التبع والتبعية قال تليق بالفروع دون الاصول - 01:04:08 فالخلف لا يأتي والاصول قائم لا تبع والاجداد والجادات هنا ليسوا تبعا بل هم اصول فلا ينطبق عليهم هذا الباب وتمنع التبعية في الدخول هذا الاعتراض الاول وسينتقل الى الثاني - 01:04:31

قال وانما يقع على الملك والاجارة والدخول والدخول حافيا. والدخول حافيا ومتنعا فيما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان. باعتبار عموم المجاز وهو الدخول ونسبة السكنى. طيب المثال كالتالي - 01:04:49

حلف لا يضع قدمه في دار فلان بهذه الطريقة قال والله لا اضع قدمي في دار فلان ها هنا موضعان في اللفظ عليهما نقاش لما قال والله لا اضع قدمي في دار فلان - 01:05:09

دار فلان ما هي التي يسكنها او التي يمتلكها حقيقة ومجاز ما الحقيقة دار فلان ما المجاز السكنة يعني مستأجر او اعطي وقفا او هبة او عاريا - 01:05:26

طيب سؤال ما قال والله لا اضع قدمي في دار فلان. اذا لن يحيث الا اذا دخل بيته الملك واذا دخل بيته المستأجر لن يحيث عمه صحي لبسوا الحنث؟ اذا اعملوا الحقيقة والمجاز. هذا اعتراض - 01:05:48

انتم تقولون يستحيل اجتماعهما في وقت واحد بلفظ واحد ها انتم الحقتموه هذا الاعتراض الاول في مثال. الاعتراض الثاني قال لا اضع قدمي يقول القدم حقيقة هي قدم الانسان حافية - 01:06:06

يعني والله لا اضع قدمي يعني اتي الى داري فلا ادخل قدمي واطأ داخلها اذا كان منتعلا لا يقال وضع قدمه بل وضع نعله اكرمكم الله وهم يقولون لا دخل حافيا او منتعلا سيعين الحنث - 01:06:23

فيقول المخالفون ها انتم تقررون استحالة اجتماع اين المجاز؟ وفي هذا المثال جمعتم الحقيقة والمجاز مرتين في وضع القدم حافيا ومنتعوا انتم حقيقة ومجاز وفي دخوله دار فلان ملكا او سكنا جماعة بين حقيقة ومجاز. يقول وانما يقع يعني الحنث - 01:06:39

على الملك والاجارة حقيقة ومجاز. اين الحقيقة الملك والمجاز الایحارة والدخول حافيا ومنتعوا. اين الحقيقة دخوله حافيا وهي القدم واين المجاز؟ منتعلا في الصورة يعني فيما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان - 01:07:04

قال ليس من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز بل الجواب باعتبار عموم المجاز وهو الدخول ونسبة سكنا. قالوا ما نظرنا الى ظاهرية اللفظ. لما قالوا والله لا اضع قدمي الدخول - 01:07:27

ما قصد وضع القدم لا حافية ولا منتعلا قالوا فاعملنا عموم المجاز وهو الدخول مطلقا كيما كان في اي بيت كان وكذلك مسألة دار فلان هو قصد المكان الذي يكون فيه فلان بغض النظر - 01:07:46

عن ان يكون مالكا او ساكنا مستأجرا ونحوه قالوا ايضا هذا ليس نقضا للقاعدة لان الحنث هنا ليس بين الجمع للجمع بين الحقيقة والمجاز بل لان الملفوظ صار مجازا عن شيء - 01:08:03

انعام مقصود الحالف معتبر في اليمانليس اذا حلف نعمل مقصوده في الحلف وبالتالي يحيث او ما يحيث تجب الكفارة او مقصوده من دار فلان التي يسكنها. نسبة السكنة بغض النظر عن كونه ملكا او ايجارا. وليس الملك. ومقصوده من وضع القدم - 01:08:18

الدخول وليس حقيقة القدم. قالوا اذا هذا ايضا لا يصح اعتراضا. وقلت لك هذه امثلة اوردها السمعاني في القواطع اعتراضا على تقييد الحنفية باستحالة الجمع بين الحقيقة والمجاز. المثال الثالث او الاعتراض الثالث - 01:08:38

وانما اريد النذر واليمين اذا وانما يحيث اذا اذا قدم ليلا او نهارا في قوله عبده حر في قوله عبده حر يوم يقدم فلان لان المراد باليوم - 01:08:56

الوقت وهو عام طب مثال ثالث وهو قبل الاخير لو حلف او لو علق عته ف قال عبده حر يوم يقدم فلان طبعا المثال يقول عبدي حر الفقهاء في امثلة الطلاق والعتق لا يمثلون بباء المتكلم. ما يقول لو قال امرأتي طالق - 01:09:16

حتى لا يكون هو مطلقا لزوجته ولا يقولون لو قال الطلاق عبدي حر حتى لا يقع العتق على عبده فيعلقون المثال بضمير الغائب. يقول لو قال عبده حر لو قال امرأة - 01:09:40

طالق لو قال هي ما يقول انت لو قال هي طالق فيعبرون بالضمير خشية الواقع في المتكلم فيقع في الطلاق وفي العتق. طيب لو قال عبده حر يوم يقدم فلان - 01:09:53

اليوم في اللغة حقيقة في النهار ام في الليل في النهار اليوم حقيقة في النهار مجاز في الليل. طيب لو قدم فلان هذا ليلا هل يعتق العبد الجواب نعم طيب اليه هذا اعمالا للحقيقة والمجاز؟ هذا الاعتراض - 01:10:10

لو قال عبده حر يوم يقدم فلان فقدم يوم الاثنين ظهرا عصرا مغربا عشاء عتق مع انه قال يوما طيب لو قال عبده حر الليلة يقدم فلان فجاء نهارا ما قالوا ما يصيبه ما الفرق بين يوم وليلة - 01:10:32

ان يوم تطلق حقيقة على النهار ومجازا على الليل لكن ليلة لا تطلق الا على الليل ولا تطلق على النهار لا حقيقة ولا مجازا. طيب وجه

الاعتراض قالوا لفظة يوم اعملتموها في حقيقته - [01:10:55](#)

ومجازه وجمعتم بينها اذا اجب انت ما الذي فهمته من جوابين سابقين؟ كيف ستقول هنا نفس الكلام قالوا لعموم المجاز يوم لمطلق الوقت صحيح يوم يطلق حقيقة على النهار لكنه في الكلام يراد به مطلق الوقت - [01:11:11](#)

وهذا مستعمل ايضا في القرآن وفي الكلام لما تقول ومن يولهم يومئذ ذرته في حكم الفرار من الزحف هذا خاص بالنهار فإذا فروا ليلا لا يلحقهم الوعيد لا اذا يوم ويومئذ اليوم اصبح يطلق على مطلقه اذا هو من تعليم المجاز وليس - [01:11:31](#)

وليس من جمع الحقيقة والمجاز مرادين بلفظ واحد. اذا فزاد الاشكال. قال لأن المراد باليوم الوقت وهو عام المثال الاخير وانما اريد الندر واليمين اذا قال لله علي صوم رجب ونوى به اليدين. انه نذر بصيغته يمين بموجب - [01:11:52](#)

بموجبه فهو كشروع القريب. تملك بصيغته تحرير بموجبه. هذا رجل قال لله علي صوم رجب هذا نذر ولا يمين قال لله علي ان اصوم رجب هذا نذر او يمين - [01:12:14](#)

نذر لكن قال نويت به اليدين اللفظ نذر والنية يمين مساكين هل ستعامله بلفظه ام بنيته قال الحنفية نعامله بهما معا. ايش يعني؟ يعني لو جاء رجب وما صام ماذا عليه - [01:12:36](#)

قالوا عليه القضاء لانه نذروا عليه الكفارة لانه يمين فيكفر ويصوم او يطعم عشرة مساكين وعليه قضاء هذا النذر الذي فات طيب سؤال كيف جمعتم في صيغة واحدة بين معنيين - [01:12:58](#)

دعك من هذا لله علي صوم رجب اما ان تعمله بصيغته او بنيته الصيغة هي الحقيقة والنية هي المجاز. ليش اعتبرنا النية مجاز؟ ليش اعتبرنا اليدين مجاز؟ لأنها تفتقر الى نية - [01:13:15](#)

اما اللفظ ما يحتاج الى نية اذا هذا هو الاعتراض قوله لله علي صوم رجب ونوى به اليدين العبارة مجاز في اليدين لأن اليدين لا تكون الا اذا نواها فوجه الاعتراض انكم جمعتم - [01:13:33](#)

بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد. ماذا قال في الجواب؟ قال وانما اريد النذر واليمين. يعني كيف جمعنا بينهما؟ اذا قال علي صوم رجب ونوى به اليدين لانه نذر بصيغته يمين بموجبه - [01:13:53](#)

يعني ليس ا عملا لمعنيين حقيقة ومجاز. قال مثل شراء القريب شخص اشتري عبدا قريبا رحمة له والحديث يقول من ملك ذا رحم محرم عتق عليه فلما اشتراه هل اراد العتق - [01:14:12](#)

العقد عقد بيع وشراء ومسألة العتق والحرية منفصلة عنه. فكيف ترتب الامران على فعل واحد؟ عقد بيع بمجرد ان يعقد البيع وتم الصفقة ويتملك هو الرقبة التي اشتري اعتقدت عليه - [01:14:38](#)

من غير اختياره فقال فهو كشروع القريب تملك بصيغته تحرير بموجبه الصيغة ما هي بيع صيغة عقد بيع فهو تملك لكنه فقد التملك هذا حقيقة بالعتق. قال تحرير بموجبه لأن موجب امتلاك - [01:14:57](#)

رقبتي القريبة ذي الرحم توجب العتق. بنص الحديث من ملك ذا رحم محرم عتق عليه فالصيغة صيغة تملك والموجب عتق فما المانع ان يكون هنا الصيغة نذر والموجب يمين فاوردوا له شاهدا مماثلا له في الشريعة يثبت - [01:15:17](#)

ان كان الجمع بينهما. للسترخسي جواب اخر يقول هذا ليس ا عملا للحقيقة والمجاز معا. يقول كل من النذر واليمين ثبت بلفظ مستقل. فما جمعنا حقيقة ومجاز بلفظنا واحد كيف؟ يقول لما قال لله علي. يقول لله يمين وعلي نذر - [01:15:42](#)

كيف؟ يقول قوله لله مثل قوله بالله وبالباء للقسم وبالباء واللام تنوب عن بعضها وتؤدي معناها. يقول فهذا كأنه قال والله علي على هذا نذر فاعطيناه حكم اليدين بقوله الله واعطيناه حكم النذر بقوله علي فما جمعنا بين حقيقة ومجاز بلفظ واحد بل - [01:16:05](#)

مستقلين ستتعصب مع الحقيقة في الالزام في مسألة ما من وجوه الاختلاف لانهم لا يعدمون جوابا يمكن ان يستند الى تفريق في كلمة بينما تظنه ملزما فلا يكون كذلك. يقول فاذا نواهما معا كان ناويا لما احتمله اللفظان فيلزم به ولا يكون - [01:16:31](#)

جمعا بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة بل في كلمتين هذا ملخص ما اراده المصنف رحمة الله تعالى في ذكر الاعتراضات الواردة على القاعدة بعد ان ذكر امثلتها فذكر تحريرات اربعة على استحالة الجمع بين الحقيقة والمجاز. ما هي - [01:16:53](#)

اذا اوصى لبنيه وبنيه واوله بنو بنيه واعتق او اوصى بالمولى وله مولى مولى. اذا لا الاستئناف هذا اعتراض وارد حلف الا يدخل دار فلان. ثم اورد اعتراضات آآ اربعة على هذه الامثلة - [01:17:14](#)

لا ذكر لامستم النساء وذكر قبلك عقديتم الایمان وذكر ايضا قوله في مسألة الوصية للموالي تخمر طيب هذى اربعة امثلة وارد اعتراضات اربعة واجاب عنها هذا القدر هو الذي سنقف عنده في درس اليوم ليكون الدرس القادم ان شاء الله لما فرغ المصنف من هذه التفريعات والاعتراضات والجواب عنها - [01:17:40](#)

انتقل رحمه الله الى بيان علاقات المجاز وهي طرقه او طرق الاستعارة وفيها ايضا تقسيم وتفصيل وكل منها تمثيل وشيء من فقه الحنفية المبني على هذه التقسيمات. اسأل الله لي ولكم علما نافعا وعملا صالحا. والله اعلم. وصلى الله - [01:18:06](#) سلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. والحمد لله رب العالمين - [01:18:26](#)